

التنمية المحلية: مفاهيم، استراتيجيات و تجارب دولية.

طالب دكتوراه، مخلوف أحمد، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة1

د/ مرزوقي عمر أستاذ محاضر أ، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة1

تاريخ إيداع المقال: 2018/01/24 ----- تاريخ قبول المقال: 2018/04/27

الملخص:

احتل مفهوم التنمية المحلية مكانة هامة في الخطابات السياسية و الاقتصادية خلال العقدين الأخيرين من الألفية السابقة، بوصفه طريقة بديلة للتنمية بالتخطيط المركزي، وهو مركب من قسمين: قسم متعلق بالمجتمع المحلي كتركيبة اجتماعية من المجتمع الكلي وما يحمله من سياقات مختلفة، و الآخر متعلق بالتنمية كفعل متوازن يعبر عن مجموعة الأنشطة التنموية، وآلياتها الموجهة لفائدة المجتمع المحلي.

ولقد كان دائما محل اهتمام سواء بالنسبة للباحثين و المفكرين أو بالنسبة للدول و الحكومات، حيث أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي لهيئة الأمم المتحدة في سنة 1955، أول إعلان يعالج من خلاله القضايا المتعلقة بتنمية المجتمع المحلي، وقد استطاعت الكثير من الدول إرساء معالم لهذا المفهوم من خلال تبني عدة استراتيجيات جسدت من خلالها مشروع التنمية المحلية وفقا لمقاربات متنوعة، لعل أبرزها تلك المرتكزة على الزراعة و الريف كمقومين أساسيين مع ضرورة اعتماد مقاربة تشاركية كآلية تدفع بهذه المقومات نحو الفعل الجماعي التشاركي.

الكلمات المفتاحية: التنمية المحلية، التنمية الريفية، استراتيجيات التنمية،

الديمقراطية التشاركية.

Résumé:

Le concept de développement local a occupé une place importante dans les discours politiques et économiques au cours des deux dernières décennies du millénaire précédent, en tant que mode de Développement alternative pour le développement à travers la planification centrale.

Ce concept est composé de deux parties, une partie liée à la communauté locale en tant que structure sociale de la société globale avec ses différents contextes, et l'autre relative au développement en tant qu'acte équilibré reflétant l'éventail d'activités et de mécanismes de développement dirigé vers cette communauté local.

Ce concept a été l'objet de recherche extrêmement important soit pour les chercheurs, les penseurs ou les États et ces gouvernements. En 1955 Le Conseil économique et social des Nations Unies, a été le premier qui à abordé les problèmes liés au développement local.

Plusieurs pays ont adoptés des stratégies à travers lesquelles le projet de développement local a été mis en œuvre conformément à des différentes approches, notamment celles basées sur l'agriculture et les zones rurales, en tant que piliers principaux, et la nécessité d'adopter une approche participative reste primordiale en tant que mécanisme qui conduit ces éléments vers une action collective/participative.

Mots clés : Développement Local, Développement Rural, strategies du développement, Démocratie Participative.

مقدمة:

لقد عرفت المعالجة النظرية لمفهوم التنمية تطورات عديدة و مختلفة، تضمنت إسهامات العديد من المفكرين و الباحثين كل حاول طرح و بسط آرائه وفق نظريتين كبيرتين، "نظرية التبعية" و "نظرية التحديث" نابعتين من صميم مبادئ إيديولوجيتين أساسيتين "الاشتراكية" و "الرأسمالية".

ظل مفهوم التنمية عموما إلى غاية الحرب العالمية الثانية يطرح أساسا على المستوى الوطني والدولي، ومع تنامي الوعي و التقدم عرف الخطاب التنموي عدة مفاهيم جديدة برزت كنتيجة حتمية لضعف الدول على تحمل أعباء كامل الاحتياجات المجتمعية بسيطرة مركزية، ناهيك عن تفاقم المشاكل المتعلقة بتنمية المجتمع المحلي خصوصا بعد استقلال الكثير من الدول، لا سيما ما تعلق بالمشاكل التي تعاني منها الأقاليم الريفية و انعدام الخدمات الصحية و التعليمية و الرعاية الاجتماعية والخدمات الزراعية التي تحتاج إلى أساليب تدعيمية، كون أن الزراعة المقوم الرئيسي للأقاليم الريفية، كما شمل هذا الاهتمام كذلك المناطق الحضرية(المدن) التي تعاني هي الأخرى من تدني في توفير الخدمات نتيجة النمو السكاني المتزايد وظهور مشاكل بيئية جراء النمو الصناعي على حساب البيئة، ما أدى إلى تحديد نطاق التنمية، فظهرت التنمية الجهوية، التنمية المحلية (الإقليمية).

نحاول الإجابة في هذا البحث على التساؤلات التالية:

1. ما هي مختلف الأبعاد التي يشملها مفهوم التنمية المحلية ؟
2. ما هي أهم المداخل العلمية التي عالجت مفهوم التنمية المحلية؟
3. ما هي أهمية التنمية الريفية بالنسبة للتنمية المحلية؟
4. ما هي أهم التجارب الدولية الناجحة في صياغة تجربة تنمية محلية؟

مدخل تمهيدي في نظريات التنمية:

لقد اشتهرت فترة الخمسينيات و الستينيات (50-60) بظهور اتجاهين بارزين الأول قائم على أفكار كل من "ماكس فيبر" و "ايميل دوركايم" و "بارسونز" أو ما يعرف بنظرية التحديث "MODERNISATION THEORY" و الثاني قائم على الأفكار و الإسهامات المقدمة من طرف "كارل ماركس" "نظرية التبعية" " Dependency-Theory".

وقد تم تفسير نظرية التحديث وفق الإيديولوجية الرأسمالية التي تري في تأثير الدوافع و الاتجاهات و القيم و المعتقدات أهم العوامل المعوقة للتنمية و المؤكدة للتخلف¹.

وقد نشر ماكس فيبر دراسة في عام 1905 تحت عنوان "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية" و نشر "ايميل دوركايم" دراسة في شكل أطروحة دكتوراه بعنوان

1 ماهر أبو المعاطى علي، الاتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة: معالجة محلية و دولية و عالمية لقضايا التنمية، سلسلة طرق و مجالات الخدمة الاجتماعية، مصر، الكتاب الثامن، المكتب الجامعي الحديث، 2012، ص 221.

"قسيم العمل الاجتماعي" في عام 1893 ويذهب في تحليله إلى وجود نمطين رئيسيين من المجتمعات: مجتمع تقليدي و مجتمع حديث¹.

وكان الإشكال قائما على الأسس و الآليات التي تؤدي إلى حالة الانتقال من المجتمع التقليدي إلى الحداثي، حيث أن مشكل تزايد كثافة السكان هي الآلية التي تحكم هذا الانتقال وقدم "دوركايم" حلا بواسطة الزيادة التدريجية في القسيم الاجتماعي للعمل².

أما نظرية التبعية وفق إيولوجية اشتراكية كانت مبنية على تأثير الجوانب المادية و التاريخية حيث شكل الطرح الماركسي إسهاما واضحا مرتكزا على البعد التاريخي وعدد المراحل التاريخية بدءا من الإقطاعية، الرأسمالية، الاشتراكية وصولا إلى المرحلة الشيوعية³.

وبالتالي يمكن أن نصنف عملية التنمية في المنظور الغربي إلى نمطين أساسيين:

1. المنظور التاريخي: الذي يرى بأنها عملية تاريخية يمكن التوصل إلى مراحلها و خطواتها عن طريق تتبع تاريخ المجتمع الأوروبي.

1 الطاهر سعود، التخلف و التنمية في فكر مالك بن نبي، بيروت، لبنان، دار الهادي للطباعة و النشر و التوزيع، ط1، 2006، ص 44.

2 نفس المرجع، ص 45.

3 مريم احمد مصطفى، دراسات في التغيير و التنمية في الدول النامية، الإسكندرية، دار المعرفة الجماعية، 2011، ص 107.

2. المنطور النمطف: الالف ينظر إلفها فف ضوء الثنائف: الثقلففة فف مقابل الالاءة و الصناة فف مقابل الزراعة.

وما زالت الال المتألفة تأأر بهففن النمطف ولم أأمكن من القضاء على التبعة، فكأفر من الال أأفقت فف أأبعا لمسارات نموبة مبنفة على التصنف أفا أهملت الكأفر من المقومات المألفة كالزراعة و السفااة، و كأفر من الال ما زالت أعانف من التبعة الغرفة فف إسقاط بعض نماأها على اقأاصافاها أفا لا أألاء مع أصوصفااها.

المبال الأول: فف مفهوم الألفة المألفة

أبل الأواض فف الإطار المفاهفمف للألفة المألفة نشفر إلى أن هناك مأموعة من العوامل أأأ إلى نشأة و أطور هذا المفهوم، سواء من الناففة النظرفة أو العملفة نشفر إلفها فف العنصر الموالف.

المألب الأول: عوامل الأاهام باللفة المألفة

إن أسباب وعوامل الأاهام باللفة المألفة لم أكن ولفدة الأاهام فقط بالأفراف الأناظففة أفا أأأ عنها أأفف النظام اللامركزف و الأقسفم الجأرافف لأقالفم وأأول الال الواأة، بل فرأع أساسا إلى أهور النظرفاف و المفاهفم أفا أاولأ ماعالاة مشألة الأألف أصوصا بعأ الارب العالفة الأاففة، أفن أألفف الأاهام بأضرورة البأ و الأفأفر فف ماعالاة الأأألاأ الألفة بفن الال، و مأاربة الفقر و اعمار الال المأضررة أراء مأألاف الاسأعمار فف كأفر من الال و

تقلفص الفجوات بفن الإقلفم الرفف و الإقلفم الحضرف، وتفرع هذة العوافل لعدة جوانب¹:

1. عوافل فكرفة و سفاسة و ثقاففة: تتمثل فف زفافة الوعى العام للسكان نففجة الانفتاح و التفاعل مع وسائل الإعلام و الاتصال الجماهفرى الواسع، الذى أذى إلى وعى الجماهر بفقوقها و مطالبها ضمن معافر العدالة و التوزفج.

2. عوافل عملفة: تشمل عدة جوانب اقفساافة و إءارفة و اجفساعفة و بفئفة أهمها:
- الهجرة الءاخلفة أو ما يعرف بالنزوح الرفف وما رافقه من آثار سلففة كازءحام المءن و البطالة و هجرة الأراضف الزراعفة و تزافء الطلب على الخءماء العامة فف المءن.
- ضرورة الاسفافة من المصادر و الشروات المءلفة و فوففها لخدمة التنمية الوطنفة الشاملة.

- الاعفماء على المشاركة الشعبفة و فعزفها خدمة للتنمفة المءلفة بففعفل ءور السكان المءلفن فف الجهود التنموفة فخطفا و فنففا.

- الفوفج نحو الالفركفز و اللامركفة الإءارفة كنظامفن إءارفن من شأنهما ففءفم الخءماء العامة بسرعة و كفاءة.

- ضرورة المءافظة على الأمن الءاخلف الذى فضمن و فعزز الأمن الوطنف الشامل.

1 فؤاء بن غضبان، التنمية المءلفة ممارسون وفاعلون، عمان، الأردن، ءار صفاء للنشر و الفوزفج، ط1، 2015، ص ص 36-37.

المطلب الثاني: تفكيك مفهوم التنمية المحلية

1. المقصود بالمحلية:

يقصد بالمحلية المجال الترابي الأقرب للسكان أو الإطار الجغرافي الأصغر الذي تعيش فيه جماعة من السكان، و هذا الإطار الجغرافي يمكن أن يكون الوحدات المجالية الناتجة عن التقسيم الإداري (كالجماعات المحلية والدوائر والمقاطعات والبلديات)، ويمكن أيضا أن يكون عبارة عن المجال المعيشي المرتبط بالهوية الجماعية للسكان كالقبيلة والعشيرة¹.

فالمجال المحلي كفضاء جغرافي يتركز على عدة عناصر أساسية²:

- العنصر الجغرافي، و يعني أي منطقة أو مدينة محددة جغرافيا بجبال، وديان، و غيرها.
- عنصر الهوية أو الانتماء (Identité) و الذي قد يتعارض مع الواقع الجغرافي.
- توفر مجال (فضاء) ملائم تتداخل فيه مجموعة من العوامل و العناصر المتكاملة.
- عنصر إداري يعتمد على تقسيم إداري تقررته الدول و الحكومات.

2. تعريف المجتمع المحلي:

1 محمد مزاري، إشكالية تمويل ميزانية البلدية و انعكاسها على التنمية المحلية: دراسة حالة بلدية جسر قسنطينة 2011/2007، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2013، ص 32.

2 خيضر خنفري، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع و آفاق، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، 2011، ص 19.

يعرف المجتمع المحلي على أنه مجموعة من الأفراد يعيشون في بقعة جغرافية محددة، هؤلاء الأفراد تجمعهم مصالح اقتصادية و اجتماعية مشتركة، وهذه المصالح تتفاوت مع بعضهم في مختلف نواحي النشاط في ظل مجموعة من النظم و العادات و التقاليد و الروابط و القيم الاجتماعية وتخلق فيهم شعورا بالانتماء إلى مجتمعهم¹. من الناحية الجغرافية يعرف المجتمع المحلي على انه²: بقعة جغرافية محددة تضم جماعة من الناس، يعملون سويا لتحقيق رغبات و أهداف عامة مشتركة عن طريق تفاعلهم الاجتماعي المستمر في إطار أنظمة اجتماعية أساسية كالنظام العائلي و التعليمي و الديني و الاقتصادي.

3. تعريف التنمية المحلية:

3.1 من وجهة نظر علماء الاجتماع:

بالنسبة للأخصائيين الاجتماعيين تعتبر التنمية المحلية إستراتيجية تنمية المجتمع بطريقة تؤمن زيادة قدرات و إمكانات أفراد المجتمع، من خلال عملية المشاركة داخل المجتمع نفسه في كافة مراحل العمل ، كما يرى آخرون أن تنمية المجتمع

1 مبروك كاهي، الساسية العامة لتطوير التعليم العالي في الدول المغاربة عمى ضوء متطلبات التنمية المحمية، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة1، كلية الحقوق و العلوم الساسية، 2017، ص244.

2 ماهر أبو المعاطى علي، المرجع السابق، ص35.

محليا تعني التنمية البشرية من خلال تحسين البيئة الاجتماعية، التي يشاركون فيها، و يعرفها البعض الآخر على أنها عملية التوافق أو التداخل الاجتماعي و أنها مستوى في المعيشة¹.

تركز هذه النظرة على إسهامات كل من المهنيين والمواطنين لزيادة التضامن من داخل المجتمع، وتحريك المواطنين نحو تحقيق المساعدة الذاتية، وتشجيع القيادات المحلية للشعور بالمسؤولية ودعم المنظمات المحلية.

كما أنها إستراتيجية إنمائية موجهة نحو الفعل الذي يضمن القدرات المحلية، بالتركيز على الجهات الفاعلة المحلية و الديناميات التي تدفعها وتفسرها، وهي تستفيد من دعم السياسات الحكومية والمساعدات الخارجية، وتعرف أيضا بمسميات مختلفة منها "التنمية من القاعدة"، وهي عملية تستخدم المبادرات المحلية على مستوى المجتمعات الصغيرة كمحرك للتنمية الاقتصادية. وبالتالي، فإن التنمية المحلية هي إستراتيجية إنمائية تستخدم في عدة بلدان، موجهة نحو الفعل الذي يعتمد على القدرات المحلية والجهات الفاعلة المحلية، وغالبا ما ينجح في ظل فشل الدولة المركزية في كفاحها ضد الفقر².

3.2 من وجهة نظر علماء الاقتصاد:

1 عبد العزيز عقابية، دور السياسة العمرانية في التنمية المحلية: حالة الجزائر 2009-1990، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 1، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2017، ص 99.
2 وزارة الصناعة و المناجم، تقرير رقم 1، التنمية المحلية: مفاهيم استراتيجيات ومقارنات، نقاش حول ترقية التنمية المحلية في الجزائر، سبتمبر 2011، ص 7-8.

هي التنمية التي تجمع بين تعبئة الجهات الفاعلة المحلية المتأصلة في الواقع الاجتماعي المكاني نفسه، وتثمين الموارد المحلية التي تؤدي إلى بزوغ منتجات و حدوث تغير كبير في تنظيم الإنتاج المحلي وطريقة أصيلة في التصنيع مقارنة بالنماذج الاقتصادية التقليدية¹.

4. التفريق بين التنمية المحلية و الوطنية:

إن أهم معيار ومفهوم مميز من خلاله التنمية المحلية عن التنمية الوطنية هو طبيعة الفعل الصادر من السلطة المخولة لتجسيد نمط معين من التنمية ، وبالتالي الفعل العمومي ليس هو الفعل الجماعي أو المحلي، وهناك خمسة معايير للتمييز بين الفعل العمومي و الفعل الجماعي الإقليمي(المحلي)²:

1. تنوع الحالات و المشاكل الموجودة في الوسط أو بيئة الفعل؛
2. تنوع أصحاب المصلحة؛
3. طبيعة القيادة الموجودة؛
4. تعبئة وسائل العمل، والطريقة التي يمكن بها تقييم النتائج والآثار؛
5. آثار عمليات التعبئة الجماعية المحلية.

1 Alain Piveteau, Décentralisation et développement local au Sénégal : Chronique d'un couple hypothétique, Revue Tiers Monde, V1,N° 181, 2005, pp 72–73.

2 Serge Belley, Des demandes municipales sous le signe d'un paradoxe volume 8, numéro 1, p3, visité le :01/01/2018, Site internet : <https://bit.ly/2G1cTYn>

المطلب الثالث: أدوات التنمية المحلية

الأدوات الرئيسية للتنمية المحلية هي¹:

1. التخطيط المكاني أو الإقليمي، الذي يحدد الاتجاهات الرئيسية و يضبط إطار تنمية المناطق؛
2. سياسة اللامركزية المدعومة باللاتركيز لهيئات الدولة؛
3. الحوكمة المحلية التي تمثل مجموعة من التفاعلات بين الجهات الفاعلة في المجتمع المحلي (القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني) الموجهة نحو تعريف مشروع مشترك ومشاريع محددة لتنمية المجتمعات المحلية؛
4. مشاركة المواطنين المعبر عنهم في هياكل الحوكمة المحلية ؛
5. التمويل من خلال الجباية الوطنية والمحلية والمساعدات الدولية.

المبحث الثاني: المداخل العلمية المحددة للتنمية المحلية

كما اشرنا سابقا فان مفهوم التنمية المحلية تبلور نتيجة لعدة اتجاهات فكرية، أين ظهرت عدة مداخل علمية حاولت الإحاطة بالأبعاد المختلفة التي تدخل في تركيب هذا المفهوم من خلال إيجاد الصيغة المناسبة لتجسيده كمشروع، حيث حاول كل علم أن يرسى قواعد ومعالم واضحة لهذا المفهوم انطلاقا من الأسس النظرية التي يتبناها (المدخل الاقتصادي، المدخل الجغرافي، المدخل

1 وزارة الصناعة و المناجم، المرجع السابق، ص 12.

الاجتماعي، المدخل الإداري و السياسي)، وهي في مجملها مداخل مكملة لبعضها البعض، نستعرضها كما يلي:

المطلب الأول: المداخل العلمية

1. المدخل الاقتصادي:

في الاقتصاد، يمكن اعتبار مفهوم المقاطعة الصناعية " District Industriel" الذي وضعه الاقتصادي البريطاني مارشال "Marshall" في نهاية القرن التاسع عشر كأساس نظري للتنمية المحلية، في الواقع ، يؤهل هذا المفهوم وجود مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ، داخل إقليم صغير ، حول نشاط صناعي معين أو حتى عدة مهن، أين ترتبط التنمية، بعلاقات قوية فيما بينها وما بين المجتمعات المحلية، و تفسر شدة هذه العلاقات بتقاسم ثقافة مشتركة للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والتي تعتبر موردا خاصا بالإقليم. في سنوات السبعينيات 1970، تم استخدام هذا المفهوم من قبل الاقتصاديين الإيطاليين (G.Becattini) لوصف التنظيم الصناعي لإيطاليا الثالثة (وسط إيطاليا وشمال شرقها)، و في فرنسا اجتذب هذا التحليل بعض الاقتصاديين الذين اقترحوا مفهوم "النظم الصناعية المحلية" "Systèmes Industriels Localisés" لوصف التنظيم الاقتصادي للأراضي مثل مدينة شوليه "Le Choletais" الفرنسية¹.

1 وزارة الصناعة و المناجم، المرجع السابق، ص ص 10-11.

من أجل توسيع نطاق التحليل إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى ، اقترحوا فيما بعد فكرة "النظام الإنتاجي المحلي " بالفرنسية SPL" اختصارا ل " Système "Productif Localisé"
2. المدخل الجغرافي:

وفقا للمدافعين عن هذه النظرية، فإن فكرة "البيئة المبتكرة" هي التي يمكن أن تشكل أساسا نظريا للتنمية المحلية.

ووفقا لفيليب أيدالوت " Philippe Aydalot "، رائد "اقتصاد الإقليم" " l'économie territoriale"، هناك بيئات مواتية على الأقل للتنمية وفقا لطبيعة العلاقات التي تحتفظ بها المؤسسات مع أقاليمها المتواجدة بها. "البيئة الابتكارية" (الوسط الابتكاري) هي التي من خلالها تقوم المؤسسات بتطوير شبكات التبادل والتعاون و تعبئة الموارد البشرية والمادية على إقليمها. وهكذا ، فإن مفهوم "البيئة المبتكرة" يجعل من الممكن تحليل عوامل التنمية الاقتصادية

لإقليم ما، و ينظر هذين المدخلين إلى الفضاء ليس كقطعة بسيطة من التربة ، بل كمجموعة من العلاقات التقنية أو الاقتصادية أو الاجتماعية ، على الأقل غنية بالتفاعلات وتؤدي إلى عمليات تعلّم جماعية¹.

ولعل النطاق الجغرافي هو أهم ما يميز التنمية المحلية ويحدد خصائصها الطبيعية و الاجتماعية و الثقافية في كثير من الأحيان، فنميز وفقه بين مستوى محلي واسع وآخر

1 نفس المرجع، ص 11.

ضيق، مستوى محلي واسع يشمل إقليمًا محددًا وفق التقسيمات الإدارية السائدة في الدولة مثل الولاية (المحافظة) أو مجموعة من الولايات ونقصد في هذا المستوى التنمية الإقليمية "Développement régional"، و مستوى ضيق يشمل مدينة أو قرية أو تجمعات سكانية محدودة أو صغيرة ونقصد في هذا المستوى التنمية المحلية بمعناها الضيق¹.

3. المدخل الاجتماعي:

يستند هذا المدخل على الربط بين الوسيلة و الغاية حيث تظهر مثلا الوسائل التعليمية من برامج ومناهج ونظم التعليم لتحقيق أهدافا معينة (كالقضاء على الأمية و الجهل) ومن أهم النظريات التي تنظم هذه العلاقة و تضبطها هي نظرية "الضبط الاجتماعي" التي مهمتها تفسير الدوافع و التنشئة الاجتماعية و توجهات الرأي العام للمجتمعات المحلية من جهة و تشريعات السلطات في الدولة من جهة أخرى².

4. اللامركزية كمدخل إداري و سياسي:

تعتبر اللامركزية من المواضيع الجدية التي تطرح نفسها في سياقات وبرامج التنمية المحلية، و تعتبر كآلية و احد أهم المقومات التي تركز عليها التنمية المحلية، إذ يقتضي الأمر إعطاء درجة كافية من الاستقلال الذاتي للأقاليم المحلية، لتمكينها من تقديم الخدمات العامة الأساسية، وتحفيز ديناميات الاتساق مع احتياجاتها ومواردها.

1 فؤاد بن غضبان، المرجع السابق، ص 32.

2 أحمد عبد اللطيف رشاد، التنمية المحلية، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر و التوزيع، ط1،

2011، ص 23.

ولكنها تثير مسألة صياغة السياسات العامة بين المحلي و الوطني، وتثير مسألة في غاية الأهمية ألا وهي مدى اتساع اللامركزية عن طريق بناء الوحدة المحلية "من الأسفل" او ما يطلق عليه بالمجتمع ضد الدولة¹.

في دول الجنوب(الدول المتخلفة)، حيث ما زالت آليات اللامركزية في تطور مستمر، أين يضاف التحدي المتمثل في تدريب المسؤولين المنتخبين والإدارات الإقليمية وإعطائهم دورا قويا مع شركائهم الماليين (الوزارات ، والجهات المانحة) وحتى السياسيين. والعلاقة بين المسؤولين المحليين المنتخبين ومواطنيهم مطروحة أيضا في صميم النقاشات حول هذا الموضوع².

في فرنسا مثلا، تطلب الأمر إعادة تقسيم المناطق بسبب ازدياد الجاليات المهاجرة، أين تطرح مسائل تتعلق بتمويل السلطات المحلية، وضرورة التكيف السريع من اجل الإبقاء على مستوى مقبول من الخدمات العامة وتوفر هيئات صنع القرار الأقرب إلى المستوى المحلي. وقد يكون التحدي الذي يواجهه المجتمع المحلي هو

1 Jean Christophe Deberre, Décentralisation et développement local, revue Afrique contemporaine 2007/1,n° 221, pp 45–46.

2 Olivier THOME, Décentralisation, s'adapter aux évolutions constantes, Centre International d'Etudes pour le Développement Local, site web : <http://www.ciedel.org/nos-domaines-d'intervention/decentralisation-politiques-publiques>, visité le 01/01/2018 à 23 :10.

ضرورة تموقعه و تكيفه للمساهمة في تغيير السياسات العامة وخلق مجال لحريات الفعل المحلي.

وبطريقة جد طبيعية ، برزت أدلة على وجود علاقة عابرة بين اللامركزية والتنمية المحلية، كما لو أن أحدهما يولد الآخر الذي سيجد فيه الأداة المنطقية لتحقيقه¹. وعموما فإن التنمية المحلية تتركب من جزئين أساسيين²:

1. جزء هيكلي: يتعلق بهياكل الإدارة والتمويل ، أي الهياكل اللامركزية، و هو الجزء الملموس للتنمية المحلية.

2. جزء اجتماعي واقتصادي: يتعلق بالأفراد والتفاعل بين مختلف الجهات الفاعلة التي تشارك في التنمية المحلية، والنظر في الأجزاء الهيكلية والاجتماعية الاقتصادية ليس ضروريا فحسب، ولكنه أساسي تماما لأي عملية تنمية محلية.

المطلب الثاني: التنمية الريفية كمقوم أساسي للتنمية المحلية

1. التنمية الريفية:

تعرف التنمية الريفية على أنها³: "تنمية تخص مجتمعات سكانية صغيرة نسبيا و قروية وريفية و التي تتصف بمستويات تنمية منخفضة بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية و السياسية و الثقافية و السكنية و غيرها".

1 Jean Christophe Deberre, OP.CIT, p45.

2 وزارة الصناعة و المناجم، المرجع السابق، ص 12.

3 فؤاد بن غضبان، المرجع السابق، ص 32.

وفي مقابل المفهوم نجد التنمية الحضرية التي تتباين و تختلف عن التنمية الريفية في عدة أبعاد حيث أنها: ترتبط بتركز السكان في منطقة معينة عند مستوى كثافة معينة غير أن هذا المفهوم لا يعتمد على كثافة السكان فقط فلا بد من انتشار قيم و أنماط سلوكية معينة تركز على الوسائل الفنية و طرق الإنتاج المتقدمة¹.

2. أسباب التوجه للتنمية الريفية:

غالبا ما ارتبطت ظاهرة الفقر بالريف، وقد ظهرت في هذا الشأن بعض الاجتهادات التي يصنفها البعض في خانة النظريات الداعية للعدالة في توزيع الثروة و التنمية و التي حاولت الإجابة عن السؤال: لماذا يبقى الفقراء فقراء؟ حيث حاول "ميخائيل لبتون" "M.LIPTON" في نظريته المسماة "التحيز الحضري" "URBAN BIAS" أن يفسر بقاء و استمرار و تزايد ظاهرة الفقر في الريف من خلال عدد من العوامل الاجتماعية و السياسية بشكل رئيسي، أفرزت شكل جديد من الصراع طرفيه هما سكان الريف و سكان المدينة وأن عوائد التنمية لا توزع بإنصاف بينهما².

من جهة أخرى أثبت بعض الدراسات أن البيئة الحضرية تتجه نحو التدهور، وبمعدل أسرع من النمو السكاني، كما تظهر عدة مشاكل على مستوى الإقليم

1 حنان عبد القادر خليفة، التخطيط الإقليمي و دوره في التنمية المحلية: دراسة مقارنة، سلسلة أطروحات الدكتوراه، القاهرة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2016، ص 284.

2 مصطفى يوسف كافي، التنمية المستدامة، عمان، الأردن، شركة دار الأكاديميون للنشر و التوزيع، ط1 ، 2017، ص 147.

الحضري، لا سيما ما تعلق أساسا بالأضرار البيئية، بحيث أسبابها متعددة و متباينة، يمكن تقسيمها إلى مجموعتين: زيادة الحضرة (النمو السكاني) و النمو الصناعي¹. وتوجد أكبر الفجوات في إفريقيا، ومع ذلك، هناك عدم مساواة ملحوظة كذلك في آسيا وأمريكا اللاتينية، و قد قالت في هذا الصدد "زينا شيل-أدلنغ" منسقة السياسة الصحية في منظمة العمل الدولية: "إن غياب التغطية القانونية، وعدم كفاية أعداد العاملين في مجال الصحة، وعدم كفاية التمويل والأعدار، خلقت عدم المساواة التي تهدد الحياة في العديد من البلدان.

و أوضحت الدراسة أن إغلاق الثغرات يتطلب إتباع نهج شامل ومنهجي يعالج في نفس الوقت الحقوق الغائبة، والعاملين الصحيين والتمويل والحماية المالية، والجودة. وأكدت على أهمية أن يستند هذا النهج على مبادئ الشمولية و الإنصاف، ويدعو إلى التضامن في التمويل وتقاسم الأعباء. وأضافت "شيل-أدلنغ" قائلة: معالجة هذه التفاوتات يحتاج إلى النظر في الخصائص المحددة للسكان في المناطق الريفية، بما في ذلك ارتفاع معدلات الفقر وطبيعة العمل غير الرسمية"².

ولمقابلة هذا الناتج كان لا بد من إحداث تغييرات سريعة في التوزيع و الاستخدام و كمية المواد المتاحة في القطاع الزراعي، كما أن الاستثمارات في زيادة الأراضي

1 نفس المرجع، ص ص 21-22.

2 منظمة العمل الدولية، تقرير منشور، أكثر من نصف السكان في المناطق الريفية مستبعدون من الرعاية الصحية، مركز أنباء الأمم المتحدة، بتاريخ 2015/4/27، (تاريخ التصفح: 2017/12/25)، موقع الانترنت:

<https://news.un.org/ar/story/2015/04/225652>

الزراعية يمكن ان تزيد من النتائج التي تقود بالإيجاب على الأراضي، وتساعد على ضمان توفير الاكتفاء الذاتي مستقبلا في الغذاء لمعظم الدول النامية¹.

إن الدراسات التنموية قد أخطأت الغاية حينما أهملت الفلاحة في الجهود التنموية و اتجهت نحو الصناعة وعلى الدول المتخلفة أن تسعى للتصنيع اقتداءا بالدول الغربية فكانت النتيجة رغم الجهود المبذولة عدم التحرر من التخلف و ازدياد المديونية الحضارية².

وسنبرر هذا الطرح ببعض التجارب الدولة الناجحة التي ساهمت في تدعيم التنمية المحلية بل وكانت التنمية الريفية أحد أهم مقوماتها.

المطلب الثالث: التنمية الريفية إستراتيجية محلية ناجحة دوليا

يشير مالك بن نبي في كتابه "مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي" وهو يعالج و يحلل عوامل وشروط الإقلاع معرجا على عدة تجارب في الدول الافروآسيوية، إلى أن وسائل التطور لأي بلد افروآسيوي في تلك المرحلة تصنف كما يلي³:

- فلاحته و هي تنقص أو تزيد بدرجة وسائله البدائية؛
- ما يملك من مواد خام في السوق؛
- العمل المتوقع الذي يمكن تحويله إلى عمل واقع بعد الساعات؛

1 مصطفى يوسف كافي، المرجع السابق، ص 19.

2 الطاهر سعود، المرجع السابق، ص 226.

3 مالك بن نبي، مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي، دمشق، دار الفكر، ط1، 1988، ص 116.

بأف آمال هاه الطاقات مفرافه آألففة فف أف مامآ نام كالمآآع الإسلامف و فمكن الإقلاع بها وفق مرفلآفن:

– مرفلة اقآصاد الكفاف.

– مرفلة اقآصاد الآطور: أف الإقلاع بمعنى الكلمة.

والألف على أهمة الآماء الرففة أمر مأفف فف كآفر من الآارب الأفلفة النافآة كما سنأكر فف العنصر الموالف.

المبأ الآالف: نماأ و اسآراففاف أفلفة فف الآماء المألفة

آآنوع النماأ و الاسآراففاف المآآهآة من قبل حكومات الأف فف آبنفها لمشارفع الآماء المألفة، وهذا رافعا لأآآلاف المأارفاف و المأافل المأورة سابقا من آهة، ومن آهة أآرى آعمأ الكآفر من الأف على مأاربة المأومات المألفة المآوفرة لأى أقالفمها المألفة و لعل الزراعة و الرفف فآآبران من أهمها وففما فلف بعض آارب الأف فف الآماء المألفة وفق معارفن أأأهما نمطف رففف و الآانف آنظفمف وسفاسف:

المطلب الأول: نماأ أفلفة مرفآرة على الآماء الرففة

1. نموأ الصفن: اسآطاع أن فوفر لوأأه وسائل اقآصاد القوآ و اقآصاد الآماء،

بأف كانآ المزرعة الصفففة رائأة النهضة الاقآصاففة و اسآطاعآ أن آسآآم 20% من أألها السنوف الآام(PNB) فف آآهفز الصناعة¹.

1 الطاهر سعوأ، المرفع السابق، ص 227.

2. نمواج مالفزا: الفف فافظف على وءة الرفف كمفشاء فاعلة و مفاركة فف عملفة الففمفة الافقاصاءفة؁ ففصلا على فشففع المفارفع رفرف الزراففة فف المفافق القروبة بفءف زفاة ءفولهم؁ و فءلى هءا الاففام مثلا فف إنشاء 73000 مزرعة عائلفة مءهزة بفمفع المرافق الصءفة¹.

وهءا الاففام بالفروف الصءفة لسكان الرفف فابع من سفااسة ففموفة مءلفة فاعفة؁ وفعفر مقوم رففسف وشرط ضرورف ففث فظهر فقررر ءءفء لمنظمة العمل الفوفلة أن: "56% من الأشفاص الففن فعفشون فف المفافق الرفففة فف ءمفع أنفاء العالم لا فءصولون على ءءماف الرفافة الصءفة الأساسية؁ أف أكفر من ضعف الرقم المسءل فف المفافق الحضرفة"².

3. نمواج السوفء: الفف فقق بعء انفاء الحرب العالمفة الفاففة فءولا ءءرفا فف بلفة الزرافة بالفططفف المناسب؁ إء ءلف منفعاء الأشءار مكان سائر الزرافاء الفءائفة؁ وفءولف كل أراففها الصالءة للزرافة إلى فاباف؁ ءعلف من هءا البلد واءا من أوائل المنفعفن لماءة "السفلوز" فف السوق العالمية³.

4. نمواج المفابرف الرفففة بكفك (كنءا) Québec :

فشفرف ءرافة فشرف على مءلة الففة الافقاصاءفة "Vie économique" فءثف فف 33 فءربة مءبرفة رفففة فم إءراءها فف ءمفع أنفاء كفك بفن عامف

1 فوسف فاصر؁ ءفنامفة الفءربة الفابائفة فف الففمفة المركة: ءرافة مقارفة بالفءائر و مالفزا؁ لبنان؁ مركز ءرافاء الوءة العربفة؁ ط1؁ 2010؁ ص 275.

2 منظمة العمل الفوفلة؁ المرفع السابق.

3 مالك بن نفف؁ من أءل الفعفر؁ ءمشق؁ ءار الفكر؁ ط1؁ 1995؁ ص 30.

2007 و 2014 الى أن الحكومة الكندية قد خصصت 15.5 مليون دولار لدعم المجتمعات الريفية في استكشاف وتجريب أبعاد جديدة وواعدة للتنمية الريفية¹.

وقد تم قياس هذه المخابر الريفية بناء على القدرة على تنمية المهارات ونقل المعرفة في المجتمعات الريفية، نتيجة لذلك ، ظهرت مجموعة واسعة جدا من المعارف النظرية والعملية من المختبرات الريفية، و تدريجيا ، اكتسب المشاركون فهم متطور لدور الجهات الفاعلة المحلية والإقليمية والوطنية، تظهر الميزانيات العمومية فهما أفضل للقضايا السياسية

والاقتصادية والأقاليم بالإضافة إلى قدرة أكبر على التدخل من حيث التنمية المحلية، وأكدت الدراسة المنشورة انه بالفعل قد أثرت استراتيجيات هذه المخابر على الزيادة في القدرات الفردية والجماعية من خلال اعتمادها على طرق مختلفة لنشر و نقل المعرفة في المجتمعات المحلية، منها أنشطة العلاقات العامة (أبواب مفتوحة ، وقائع في وسائل الإعلام) التي تهدف إلى جعل المخبر معروفاً لدى السكان المحليين بينما كانت أنشطة التبادل تستهدف الفئات الممارسة وتمكنت من المشاركة الحقيقية

¹ Kathleen Aubry, Patrice Le Blanc, Les laboratoires ruraux : une expérience québécoise riche d'apprentissages, revue vie économique, V8,N°1,2016, p2.

للمعرفة، بالإضافة إلى لجان العمل التي انشأت أدوات فعالة لترسيخ الممارسات ذات الصبغة المحلية¹.

المطلب الثاني: نماذج دولية مرتكزة على معيار تنظيمي وسياسي

1. البرنامج القائد لدول الاتحاد الاوروربي: من القاعدة إلى القمة

ظهر في السنوات ما بين 1970-1980 تم تأسيسه و اعتماده في سنوات 1980-1990 ، نموذج جديد للتنمية الإقليمية ، على أساس مقارنة من القاعدة إلى القمة "bottom-up" ، ينتشر في جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وتستند هذه المبادرة السياسية ، القائمة على فرضية التنمية المحلية ، على مبدأ إقليمي وليس قطاعي.

وقد سمحت مبادرة البرنامج القائد "LEADER 1" (1991-1993) في عام 1991 داخل المجموعة الاقتصادية الأوروبية بتحفيز الفعل المحلي، الموجه للأقاليم الريفية التي تواجه صعوبات هيكلية واقتصادية وتعاني من قلة الدعم . كما تولى برنامج ثاني "LEADER 2" المسؤولية عن الفترة 1994-1999 وركز على أفعال جديدة و أكثر استهدافا على المستوى الإقليمي².

2. إستراتيجية الميزانية التشاركية في البرازيل :

¹ Kathleen Aubry, Op.Cit, pp8-9.

² وزارة الصناعة و المناجم، المرجع السابق، ص ص 20-21.

الميزانية التشاركية أو كما يسميها البعض "الموازنة التشاركية" هي عملية يقوم من خلالها المواطنون بالنقاش والتفاوض على توزيع الموارد العامة، وقد بدأ هذا التقارب من دائرة صنع القرار المتعلقة بالموازنة في عام 1989 في مدينة "بورتو اليجري" "Porto Alegre" في جنوب البرازيل. وفي التسعينات، انتشرت هذه الممارسة بسرعة من البرازيل إلى مدن أخرى في أمريكا اللاتينية وأوروبا ولا تزال تحظى بشعبية إلى يومنا هذا.

و تسمح هذه الإستراتيجية بمنح المواطنين تأثيرا وقوة مباشرة، ويمكنها التخفيف من الشعور بالعجز في التأثير على الحكومة أو تغييرها، وهي تعمل كأداة لتركيز الديمقراطية على احتياجات المواطنين وأولوياتهم، بدلا من الاهتمام بالمصالح الخاصة. وتقضي إستراتيجية مشروع الموازنة التشاركية بأن تصمم الحكومات عملية الموازنة التشاركية بأكبر قدر ممكن من الشمولية، والتأكيد على إشراك هؤلاء الذين استبعدوا على مر التاريخ من العمليات الانتخابية والديمقراطية. وتبدأ المشاريع بتعيين لجنة توجيهية تضم أعضاءا من المجتمع المحلي؛ وتعمل كقيادة وتوجه المشروع نحو التنفيذ.

أصبحت تجربة "Porto Alegre" معروفة في جميع أنحاء العالم كنموذج. حتى أنها لفتت انتباه المجتمع الدولي لدرجة أن البنك الدولي نظم في عام 1999 مؤتمرا كبيرا فيها¹.

3. إستراتيجية مكاتب الوقت أو المكاتب الزمنية بإيطاليا:

ولدت فكرة "مكاتب الوقت" في إيطاليا، ينبع هدفها من ملاحظة على أن كل شخص يجب عليه إدارة أوقات حياته المتناقضة: العمل ، الأسرة ، الحياة اليومية ، أوقات الفراغ، الترفيه، وفي خلال عملية إدارة هذه الأوقات حتما ستحدث مواجهة بعض التدخلات المختلفة: المربيات ، المكتبات ، المحلات التجارية ، وسائل النقل العام ، الخدمات الإدارية ، أماكن الترفيه².

تقوم فكرة "مكاتب الوقت" أو "المكاتب الزمنية" على أساس أن السلطات المحلية توفر مساحة للحوار والتشاور وإمكانية تطوير حلول مرضية لجميع الأطراف، يأخذ شكل "الطاوولات المربعة" أو "Tables quadrangulaires" التي تربط أربعة ممثلين: السكان ، النقابات ، المسؤولين عن الخدمات العامة و المسؤولين عن الخدمات الخاصة.

1 ريبكا وارنر، الموازنة التشاركية: الديمقراطية في العمل، (تاريخ التصفح: 2018/01/05) موقع الانترنت: <https://www.internationalbudget.org/2017/08/arabic-participatory-budgeting-democracy-in-action/>

2 وزارة الصناعة و المناجم، المرجع السابق، ص ص 21-22.

ولدت هذه الفكر محليا، وهي في تطور تدريجي وقد تبنت مدينة "برام" " Brême" بألمانيا هذه الإستراتيجية.

4. خبراء التنمية المحلية بكندا:

زيادة على ما تم ذكره في المثال السابق حول المخابر الريفية بكيبك الكندية " Québec" فإن هذه المقاطعة تتوفر على العديد من خبراء في التنمية المحلية سواء في المستوى الأكاديمي أو في مجتمعاتها المحلية، ويتم تدريس و تعليم مقاربات التنمية المحلية بشهادات معترف بها في سوق العمل.

يرجع تاريخ التجارب الرسمية الأولى في التنمية المحلية إلى الثمانينيات عندما أنشأت الحكومة الفيدرالية ، ما بين عام 1986 إلى عام 1991 ، منظمات معروفة اليوم باسم "مؤسسات المساعدة على تنمية الجماعات المحلية" "SADC" ومن بين هذه المؤسسات التي بدورها توفر القيادة والدعم لمبادرات التنمية المحلية ما يلي:

- المراكز المحلية للتنمية "CLD"؛
- شركات التنمية الاقتصادية و المجتمعية "CEDC"؛
- المراكز المحلية للتشغيل "CLE"؛
- شركات التنمية التجارية "SDC"؛
- شركات الدعم للشباب المقاولين "SAJE"؛
- مؤسسات الإدماج.

5. استراتيجية تعزيز الشراكة في المملكة المغربية:

وضع المغرب استراتيجيات لتعزفز قءرات الجهات الفاعلة المحلية على وجه الخصوص عن طرفق:

أ. تبادل الخبرات بفن البلءفات المغربية و بلءفات الءول الأءنبفة وفق الأسالف الءالفة:

– تبادل الزفارات المفءاففة؛

– الءبادل عن طرفق شبكات الإنترنت؛

ب. تعزفز وبناء قءرات مءءلف الفاعلفن المحليفن الءافلفن فف إطار الشراكة؛

ج. ءءرفب المسؤلفن المءءءبفن ، والكوار الءءارففة للسلطات المحلية على الءءطفط والءءارة و المءابفة و الءقففم.

المطلب الءالف: الءفمقراطفة الءشاركة كآلفة لءءقفق الءنفمة المحلية فف الجزائر

لقد ءبءت الجزائر على غرار الكءفر من الءول هءا المفهوم كآلفة ءكمفلفة للءفمقراطفة الءمشفلفة، وهءا كءءففة ءءمفة لءطور مفهوم الءنفمة الءف أفبء ىرءكز على مقاربات جءفءة انءقلت من الءركفز على النمو الاقفصاءف باءجاه الءنفمة الشاملة وما ءءمله من أبعاء جءفءة، فرضء على الءولة ممثلة فف سلطفها المءركزفة الءف باءء ءءءمل أعباء ءفوق قءرفها على السفطرة و ءلبفة كامل الاءفاءات المءءمفة بئمط ءسفر مءركزف.

تنص المادة 15 من التعديل الدستوري لعام 2016 في فقرتها الثانية على أن¹:
"تشجع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية".
كما تنص المادة 11 من القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية على أنه²: "تشكل البلدية الإطار المؤسسي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجوّاري".

بالفعل هو تكريس قانوني دستوري لهذه الآلية الديمقراطية إلا أنه ما زال ما يعاني من ضبابية في الآليات المكرسة لها و الضوابط التي تحكمها، إلا أن حقيقة مجسدة مفادها أن الإقليم المحلي (البلدية و الولاية كإقليم جغرافي) هو النواة الأولى لتفعيل هذه الآلية، و الأرضية الأساسية التي تنطلق منها فلسفة هذا المفهوم، و كون أن الأقاليم المحلية متباينة في الخصوصيات الاجتماعية و الثقافية و السياسية و متفاوتة في الإمكانيات و الموارد الاقتصادية، تظهر الحاجة إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار هذه المعطيات لتفعيل آلية الديمقراطية التشاركية.

تعتبر الديمقراطية التشاركية أحدث الصيغ المفاهيمية المعاصرة لإعمال و تجذير تطبيق مفهوم الديمقراطية، انطلاقا من منظور إصلاح نواقص الديمقراطية التمثيلية و تجاوز سقطاتها و نقاط ضعفها، وتتميز هذه المقاربة بأنها ترسي بناءات مفاهيمية

1 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 16-01 المتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية، ع14، 07 مارس 2016، المادة 15، ص 8.

2 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية، المادة 11، ص 6.

متسقة مع بعضها، مثل مفهوم اللامركفة الإءارفة¹، ولم تكن الحاجة إلى مثل هذه الآلفة الءفمقراطية من منطوق قصور مركف للءولة وفقط، بل حتى على المستوى اللامركف باء الحاجة ملحة و ضرورة موازاة مع توفر بعض الشروط التنظيمفة ممثلة أساسا فف اللامركفة.

كما أن المشاركة بالنسبة للنظم السفسافة المعاصرة فعنف بالأساس المسانءة الشعبية للقاءاء الحكوفمة المؤثرة فف مجال قفاءاءها و إءاراءها للعلل السفسافف، وفعنف المشاركة إعطاء المواءفن الفرص المءكافئة لبناء شكل الحكم و الإسهام فف تقرير مصفر الءولة، بءفث فكون فامكانهم صفاغة الظروف السفسافة و الاقءصاءفة و الاجءماعفة على النحو المرعوب فف الءفاة².

1. الاءءمام الحكوفم بففعفل التنمية المءلفة فف الجزائر من منظر الشاركة:

ءولف وزارة الءاءلفة و الجماعات المءلفة و الءهفة العمرانفة اءءماما بالغا بهذه الآلفة الءفمقراطية، مءاولة بفنف مشروع القانون الخاص بالءفمقراطية الشاركة الءف فضم فاعلفن مركففن، مءلففن و من المءءمع المءنف الءفن سءءسنى لهم الفرصة لإءراء مشروع هذا القانون من ءلال الباب المءصص لهذا الغرض على الموقع الرسمي للوزارة.

1 بوءفة قوف، الءفمقراطية الشاركة فف ظل الإصلاحاء السفسافة و الإءارفة فف الءول المغارفة، عمان، الأردن، ءار الءامء للنشر و التوزفع، ط1، 2015، ص43.

2 نبفل ءرفس، الءفمقراطية الشاركة: مقارباء فف المشاركة السفسافة، عمان، الأردن، مركز الكءاب الأكاءفمف، ط1، 2017، ص ص 61-63.

قد تم تنظيم يوم إعلامي بهذا الخصوص، و ذلك بحضور ممثلين عن الصحافة الوطنية و المكلفون بالإعلام للولايات الثمانية و الأربعين في إطار برنامج الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، الذي نظّمته الوزارة بالمركز الدولي للمحاضرات بالجزائر الخميس 26 أكتوبر من عام 2017.

تجدر الإشارة للحديث عن "مشروع "كابدال" الذي يهدف إلى تعزيز قدرات الفاعلين في التنمية المحلية. هذا الأخير الذي يندرج في إطار التعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية يسعى إلى تحسين مشاركة المواطن في التخطيط المحلي و الحصول على بلديات تركز على آليات التشاور في مجال التكفل بالاحتياجات الضرورية للمواطن¹.

وترتكز المقاربة التشاركية في الفعل التنموي بتنفيذ سياسة جوارية هدفها الاقتراب من المواطن قدر الإمكان و إدماجه في كافة البرامج التنموية وفق الآليات التالية:

- ✓ استكمال العملية النموذجية لإدماج المقاربة التشاركية في إعداد عمليات التدقيق الحسابي الاجتماعي الاقتصادي على مستوى 25 بلدية.
- ✓ تكوين حاملي شهادات على المستوى المحلي على المقاربة التشاركية.
- ✓ استكمال برامج دعم التنمية المحلية المدمجة على مستوى الولايات النموذجية (سطيف، ميلّة، خنشلة، تيبازة، باتنة و أم البواقي) في انتظار تعميم العملية.

1 وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية الديمقراطية التشاركية: موضوع يوم إعلامي، (تاريخ

التصفح: 2017/12/20)، الموقع الإلكتروني: <http://bit.ly/2HNDwN8>

✓ تنظيم ندوات و لقاءات حول ترقية المقاربة الإقليمية و التشاركية¹.

خاتمة:

حتمية تؤكدتها التطورات النظرية و العملية لمفهوم التنمية عموما، وهي ضرورة تفعيل التنمية المحلية كبديل عن التنمية الوطنية بمفهومها التقليدي الذي طالما ارتكز على التخطيط المركزي، وسيطرة الدولة على جميع الوظائف، هذه الحتمية التي نتج عنها إعادة اختراع وظائف الدول و الحكومات و تبني آليات الديمقراطية التشاركية كأرضية توافقية بين جميع الفواعل المعنية بالتنمية.

كما انه في ظل التطورات التكنولوجية السريعة و التي طورت مقاربات الاتصال و العلاقات العامة، حيث لم يعد للزمان و المكان حدود مثلما كان في السابق، يجب تطوير أدوات التنمية المحلية بما يتناسب مع هذه المستجدات، لأنها ستعاني من مفصلية العولمة و التدويل، أين سيصبح لزاما على مفهوم التنمية المحلية من الناحية العملية أن يساير هذه التطورات وفق مبدأ "فكر عالميا و تصرف محليا" لأن المناداة بتوسيع المجال أما السلطات المحلية بتنظيم لامركزي وتشاركي موسع من شأنه أن يواجه تحديات إقليمية و دولية تتعدى حدود و طاقات الإقليم المحلي بمختلف مكوناته.

1 وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية، ترقية المقاربة التشاركية، (تاريخ التصفح:

2017/12/20)، الموقع الالكتروني: <http://bit.ly/2ICPQRv>

قائمة المراجع:

الكتب بالعربية:

- أحمد مصطفى، مريم ، دراسات في التغيير و التنمية في الدول النامية، الإسكندرية، دار المعرفة الجماعية، 2011.
- دريس، نبيل، الديمقراطية التشاركية: مقاربات في المشاركة السياسية، عمان، الأردن، مركز الكتاب الأكاديمي، ط1، 2017.
- يوسف كافي، مصطفى ، التنمية المستدامة، عمان، الأردن، شركة دار الأكاديميون للنشر و التوزيع، ط1 ، 2017.
- ماهر ،أبو المعاطي علي، الاتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة: معالجة محلية و دولية و عالمية لقضايا التنمية، سلسلة طرق و مجالات الخدمة الاجتماعية، مصر، الكتاب الثامن، المكتب الجامعي الحديث، 2012.
- ناصر، يوسف، دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة: دراسة مقارنة بالجزائر و ماليزيا، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2010.
- بن نبي، مالك ، من أجل التغيير، دمشق، دار الفكر، ط1، 1995.
- بن نبي، مالك ، مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي، دمشق، دار الفكر، ط1، 1988.
- سعود، الطاهر ، التخلف و التنمية في فكر مالك بن نبي، بيروت، لبنان، دار الهادي للطباعة و النشر و التوزيع، ط1، 2006.

➤ قوي، بوحنية ، الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية و الإدارية في الدول المغاربية، عمان، الأردن، دار الحامد للنشر و التوزيع، ط1، 2015.

➤ بن غضبان، فؤاد، التنمية المحلية ممارسون وفاعلون، عمان، الأردن، دار صفاء للنشر و التوزيع، ط1، 2015.
المذكرات و الاطروحات:

➤ كاهي، مبروك ، السياسة العامة لتطوير التعليم العالي في الدول المغاربية عمى ضوء متطلبات التنمية المحمية، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة1، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2017.

➤ مزاري، محمد، إشكالية تمويل ميزانية البلدية و انعكاسها على التنمية المحلية: دراسة حالة بلدية جسر قسنطينة 2007/2011، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2013.

➤ عقاقبة، عبد العزيز ، دور السياسة العمرانية في التنمية المحلية: حالة الجزائر 2009-1990، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة1، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2017.

➤ عبد القادر خليفة، حنان ، التخطيط الإقليمي و دوره في التنمية المحلية: دراسة مقارنة، سلسلة أطروحات الدكتوراه، القاهرة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2016.

➤ رشاد، أحمد عبد اللطيف، التنمية المحلية، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر و التوزيع، ط1، 2011.

➤ خنفري، خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع و آفاق، أطروحة
دكتوراه، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم
التسيير، 2011.

المجلات:

- Alain Piveteau, Décentralisation et développement local au Sénégal : Chronique d'un couple hypothétique, Revue Tiers Monde V1,n° 181,2005.
- Serge Belley, Des demandes municipales sous le signe d'un paradoxe volume 8, numéro 1, p3. Site internet : <https://bit.ly/2G1cTYn>, visité le :01/01/2018.
- Jean Christophe Deberre, Décentralisation et développement local, revue Afrique contemporaine V1,n° 221,2007.
- Kathleen Aubry, Patrice LeBlanc, Les laboratoires ruraux : une expérience québécoise riche d'apprentissages, revue vie économique, V8,N°1,2016.

الوثائق الرسمية:

➤ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 16-01 المتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية، ع14، 2016/03/07، المادة15، ص 8.

➤ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية، المادة11، ص6.

➤ وزارة الصناعة و المناجم، تقرير رقم1، التنمية المحلية: مفاهيم استراتيجيات ومقارنات، نقاش حول ترقية التنمية المحلية في الجزائر، سبتمبر 2011.

مواقع الانترنت:

➤ وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية الديمقراطية التشاركية: موضوع يوم إعلامي، (تاريخ التصفح: 2017/12/20)، الموقع الالكتروني: <http://bit.ly/2HNDwN8>

➤ وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية، ترقية المقاربة التشاركية،(تاريخ التصفح: 2017/12/20)، الموقع الالكتروني: <http://bit.ly/2ICPQRv>

➤ منظمة العمل الدولية، تقرير منشور، أكثر من نصف السكان في المناطق الريفية مستبعدون من الرعاية الصحية، مركز أنباء الأمم المتحدة، بتاريخ 2015/4/27، (تاريخ التصفح: 2017/12/25)، موقع الانترنت: <https://news.un.org/ar/story/2015/04/225652>

- ريبكا وارنر، الموازنة التشاركية: الديمقراطية في العمل، (تاريخ التصفح: 2018/01/05) موقع الانترنت:
<https://www.internationalbudget.org/2017/08/arabic-participatory-budgeting-democracy-in-action/>
- Olivier THOME, Décentralisation, s'adapter aux évolutions constantes, Centre International d'Etudes pour le Développement Local, visité le 01/01/2018 à 23 :10, site web :
<http://www.ciedel.org/nos-domaines-dintervention/decentralisation-politiques-publiques>.